Journal of Alasmarya University
Volume 16, June 2012

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد السادس عشر، يونيو 2012

إستراتيجية تطوير المناهج التعليمية من منظور واقعي

د. الطاهر محمد بن مسعود *

أولا: الإطار العام للبحث

- تمهيد
- الإحساس بالمشكلة
- مشكلة البحث أهداف الدراسة
- منهج الدراسة
- أهمية الدراسة
- مصطلحات الدراسة

ثانيا: الإطار النظري

- إستراتيجية تطوير المنهج.
- مبررات تطوير المناهج الدراسية.
- المأخذ على المحاولات السابقة لتطوير المناهج الدراسية.
- تجارب بعض الدول العربي في تطوير مناهجها (الأردن أنموذجا)
- الخطوات التي يمكن الاهتداء بها. في تطوير المنهج الدراسي.
- مقترحات لتطوير المنهج المدرسي في ليبيا.
- أسس عملية التطوير:

* الجامعة الأسمرية.

- الاستمرارية.
- العمل الجماعي.
- تدريب القائمين على برنامج التطوير.
- الشمولية.

- مجالات تطوير المنهج ا لمدرسي.
  - البنية التعليمية.
  - الكتاب المدرسي.
  - التقنيات التربوية.
  - الإدارة التربوية.
  - الأبنية المدرسية.
  - الامتحانات المدرسية.
  - البحث التربوي.
  - مدى مساهمة الجامعات في تنمية التعليم العام.
- نتائج الدراسة
- الخاتمة
- المراجع

الإطار العام للبحث

تمهيد

إن الحديث عن المناهج وتطويرها حديث يطول ويتجدد مع الأيام وفي كل الأزمنة، لأنه يرتبط بتربية الأفراد وتنشئتهم وتأديبهم، وهو ما يظهر لنا مدى ارتباطه بمستقبل كل أمة، إننا بمراجعتنا للتطورات التي شهدتها المناهج في كل العصور يمكننا القول إنه كلما اشتدت الأزمات وظهرت النكسات في أي مجتمع كان الرجوع إلى المناهج التعليمية كإحدى وسائل معالجة هذه الأمور المصيرية، لذا فإن التهرب وغض الطرف عن الجوانب التربوية والتي في مقدمتها المناهج التعليمية تزيد هذه النكبات تعقيداً. إن التعلم في المجتمعات النامية والبسيطة يزداد وينمو بشكل سريع من خلال الأنشطة التي يمارسها المتعلم، فمن خلال الممارسة الفعلية كانت تتم عملية التربية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية منذ عقد من الزمن.

لقد كانت الأسرة العربية وحدة اقتصادية واجتماعية منتجة، وكان زمام المبادرة في العملية التربوية يقع بيد الأسرة، فالأسرة هي اللبنة الأولى للتنشئة، وهي التي تقع عليها مسئولية التدريب وجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها ويمكن القول بحق إن الأسرة هي التي كانت تعد الأفراد للحياة، فتعلم الحرف المهنية المختلفة كان يتم عن طريق التلمذة والملاحظة والمحاكاة والتقليد، أما دور المؤسسات التعليمية والتي كانت بسيطة في تكوينها ولا تعدوا المسجد أو المدرسة حيث كان جل تركيزها محدودا على تلقين بعض المعارف التي يحتاج إليها أفراد المجتمع للقيام ببعض الوظائف الخدمية أو الإدارية، والشيء الذي يمكن أن يسجله القارئ عن أدوار كل من المدرسة والأسرة أو المسجد ومنتدى العشيرة أنها كانت متقاربة ومنسقة مع القيم الدينية ولا تتعارض مع قيم المجتمع وتقاليده.

الإحساس بمشكلة البحث

إن التحول الاجتماعي والاقتصادي ومن ورائه التحول التكنولوجي ومحاولة الاقتراب في بعض مجتمعاتنا العربية من المجتمع الغربي كان من أسباب التغير في هذه العادات والتقاليد، وتخلخل الجانب الأكبر من النظام القيمي في هذه المجتمعات، الأمر الذي قاد هذه المجتمعات بما تحتويه من مؤسسات اجتماعية مختلفة إلى التعارض والتناقض في الأهداف والمحتويات، كما إن الدور الهدام الذي لعبته المؤسسات الإعلامية المختلفة في كثير من الأحيان كان سبباً في تدني دور المؤسسة التعليمية، بل وتقليص دورها في العديد من الأحيان، فهذه الوسائط أصبحت من الوسائل التي ساعدت على تسرب القيم والاتجاهات الغربية إلى مجتمعاتنا العربية، مما زاد من حجم اتساع الفرجة في هذه القيم، ومن هنا كان لزاماً علينا النظر إلى عملية تخطيط وتطوير المنهج واعتبارها من العمليات المعقدة التي يصعب ضبطها والتنبؤ بنتائجها، لأن زمام المبادرة في هذا الجانب أصبح يوماً بعد يوم يفلت من يد المؤسسة التعليمية.

مشكلة البحث:

ومن هنا فإن اختيار الخبرات التعليمية التي ينبغي أن يتعلمها الطفل واختيار ما يمكن اختياره من مكونات الثقافة أصبح من الأمور الصعبة أيضا، التي تستوجب الإجابة عن العديد من الأسئلة التي من بينها:

1. هل نعد أطفالنا للحياة بشكل يأخذ في اعتباره الجوانب المادية للحياة والابتعاد عن

احترام العادات والتقاليد والقيم العربية مما يساعدهم في بعض الأحيان على التحرر بل والانفلات الخلقي أحيانا؟

2. هل المناهج التعليمية تنطلق من فلسفة تناسب قيم ومعتقدات المجتمع.
3. هل المناهج التعليمية تأخذ في اعتبارها كل الجوانب التي تهم شخصية المتعلم؟
4. هل يمكن تحديد العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي في ضوء التغير التفافي السريع؟
5. هل هناك إستراتيجية معينة يمكن الاعتماد عليها في بناء المنهج المدرسي؟
6. هل أعطي التدريب أثناء الخدمة للمعلمين ما يستحقونه من التخطيط والتجهيز؟
7. ما دور المتابعة والتقويم المستمر في تحسين المناهج المدرسية؟

بالطبع هذه الأسئلة وغيرها ستكون محور ومشكلة الدراسة في هذا البحث. وستحاول الدراسة تناول الإجابة عليها بالتحليل، ومحاولة وضع مقترحات يمكن الاستفادة منها في نتائجها

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على النقاط الآتية:

- تحديد فلسفة معينة يمكن أن تسهم في تحسين المنهج التعليمي في مجتمعنا.
- وضع مخطط يمكن أن يسهم في تطوير المنهج المدرسي.
- مراجعة بعض التجارب العربية والأوربية في تطوير مناهجها ومحاولة الاستفادة منها.
- وضع برنامج مهني للمعلمين يضمن التعامل مع المناهج التعليمية المطورة بشكل فعال.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هده المشاركة في كونها تحاول أن تلمس إحدى الجوانب التعليمية التي تتعدد فيها الاتجاهات، وتختلف فيها وجهات النظر من مجتمع لأخر، بل ومن فرد لأخر، لأنه متصل بتنمية الإنسان من حيث هو كائن حي. هدا الجانب هو جانب المنهج التعليمي الذي حتى وان تشابهت فيه العديد من المؤلفات إلا أنها تبقى دائما تحمل بين طياتها العديد من الأفكار المختلفة، فرحمة الله بعباده اقتضت أنهم لا يكونون نسخا متكررة، لا من حيث الشكل ولا من حيث الخبر. إن إحساسي بالمسؤولية في أن

مناهجنا ما زالت لم تفِ بما هو مطلوب منها للحاق بركب المسيرة التعليمية في دول العالم الأخر، جعلني أحب أن أشارك في هذا المؤتمر، خاصة وأنني قد عايشت جزءا من المحاولات السابقة التي تمت لتطوير المنهج المدرسي خلال العقدين السابقين.

إن عملية تطوير المناهج الدراسية هي عملية تأخذ في اعتبارها ثقافة المجتمع والمتعلم، والمعلم والمادة الدراسية، ومن ّذلك فان عملية تشخيص هذه الأسس كفيلة بالوقوف على مكمن الداء كما يقال، وهنا سنحاول في هدا العمل المتواضع الوقوف بشكل واقعي على العديد من الأسباب التي كانت عائقا أمام المحاولات السابقة في اعتماد منهج دراسي معين يحقق أهداف مجتمعنا.

منهج وأدوات الدراسة

اتبع الباحث في إعداد هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على أوجه القصور في المحاولات السابقة التي تمت لتحسين المناهج الخاصة بالتعليم الأساسي، وكذلك المراجع العديدة التي تناولت موضوع تخطيط المناهج وتطويرها، ومن ثم اقتراح إستراتيجية جديدة للتطوير.

مصطلحات الدراسة

الإستراتيجية[1]

كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (استراتيجيوس)، وقد تم استخدامها في بداية الأمر في المجال العسكري بمعنى الخطة العسكرية، وكذلك فن القيادة، وتعني أيضا توظيف كافة الإمكانيات المتوافرة لتحقيق أقصي دعم لتنفيذ سياسة هامة في السلم والحرب. كما تعني الخطة أو الطريقة، أو فن صناعة الخطط الموجهة لتحقيق أهداف معينة. وبصفة عامة فالإستراتيجية: مجموعة من المبادئ والأفكار التي تتناول ميدانا معينا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة، ويقصد الباحث بالإستراتيجية إجرائيا في البحث: كيفية رسم خطة لتطوير المناهج من خلال مجموعة من الإجراءات التي تسير بصورة منظمة لتحقيق أهداف معينة.

1- الطاهر بن مسعود & محمد عويس القرني (رؤى تربوية معاصرة في استراتيجيات التدريس) الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، غريان، 2008،

التطوير

التطوير حسب قاموس اللغة الفرنسية[2]

; Le développement Signifie;(Augmenter l,importance de ….)

أي زيادة أهمية شيء معين في مجال محدد ...)، «وعرف أيضا بأنه إستراتيجية تتضمن استخداما محدودا للقوى الداخلية والخارجية لتحقيق التغير وإتاحة إمكانيات كبيرة لتنمية الأفراد والجماعات موضوعات ...»[3] ويقصد الباحث بالتطوير في هذا البحث إتباع إستراتيجية معينة للتحسين، والارتقاء المستمر بالمناهج التعليمية انطلاقا من معايير علمية معينة للرفع من القيمة التربوية لهذه المناهج.

المنظور الواقعي للمنهج

: يرى الباحث أن المنظور الواقعي للمنهج هو المنظور الذي يستهدف الممارسات الواقعية على مستوى المدرسة والإدارات التعليمية ذات العلاقة، هذه الممارسات التي قد تكون أحياناً مقصودة، وأحياناً أخرى غير مقصودة، فأهداف خطط المناهج تختلف بين المخطط (الإدارات المختصة في التعليم كمنظور رسمي) والمنفد (المعلم) في المدرسة كأداة للتنفيذ من منظور واقعي، إنه من الصعب إعطاء وصف شامل للفجوة بين المنظورين السابقين. فالواقعية هنا جاءت للتأكد من الأهداف المرسومة للمنهج بشكل واقعي ملموس ومطبق داخل المؤسسات التعليمية.

الإطار النظري

تقديم

لقد أصبحت المجتمعات المعاصرة اليوم تفكر جدياً في النظر إلى الكثير من القضايا التربوية وذلك للتخلص من الحيرة التي تواجهها في الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يواجهها والذي مفاده: ماذا تقدم المدرسة لأبنائها لمواجهة التغيرات السريعة في حركة المجتمع؟ وللتخلص من هذه الحيرة الاجتماعية كانت العودة إلى المتخصصين

2 –Dictionarie de la langue française connaissance, 1995, P. 147.

3– فؤاد القاضي: التطوير التنظيمي كإستراتيجية لإحداث التغيير المخطط مجلة إدارة الأعمال، العدد، العدد 256، مارس 1992 م ص 42.

في مجال التربية رغم أن هؤلاء التربويين يتكلمون عن نظريات في هذا الميدان إلا أنهم لا يذكرون أمثلة تبينها، أو كيف يستعين بها الممارسون الميدانيون؟. لقد أعطينا نحن التربويون أهمية واقعية لعملية الذهاب إلى المدرسة، وخلطنا بين هذا الموضوع والدوام فيها وبين النواتج التربوية، ومن أمثلة ذلك وصفنا للطالب بأنه أنهى مرحلة التعليم الثانوي وكأن المعنى الضمني لهذه العبارة هو تحقيق أهداف المرحلة الثانوية، وبعبارة أخرى فأن الأهداف التربوية قد تحققت في شخصية المتعلم مع علمنا أن ذلك لم يحدث وأننا في الغالب لا نقصده، ولأننا ندرك أن ذلك لم يتحقق، وأن هذا الطالب في الحقيقة جلس في مقعده عدد من السنوات هي في حقيقة الأمر تقيه عن المؤثرات التربوية.

إن العديد من المصطلحات المستخدمة لدينا مثل إلزامية التعليم، وديمقراطية التعليم، وحقوق الطفل، وكتاب لكل طالب والتعليم حق لكل مواطن وإخراج الكتاب المدرسي، وتقنيات التعليم وإحصائيات نسبة الخريجين لكل سنة دراسية هي في حد ذاتها هيمنة على ما تبقى من تفكيرنا وأرقام توهم المجتمع بأن التربية والتعليم بخير دون النظر بشكل واقعي إلى الواقع الملموس في التربية وإلى واقع المؤسسات التعليمية وما يجري فيها، ومن يقوم بالتدريس بداخلها، وما تحقق فيها من نتائج واقعية ملموسة.

لكل ذلك فإنه يجب النظر إلى عملية تطوير المناهج الدراسية، وإلى جوانب القوة والضعف فيها ضمن هذا السياق الاجتماعي، وضمن المؤثرات الثقافية المتنوعة، أن التخطيط للإصلاح التربوي يجب أن يأخذ في الاعتبار أننا بلد نام وموارده شبه محدودة إذا ما استثنينا الموارد النفطية، بل هو فقير في اكتساب الخبرات التقنية، وهذا ما تطلب أن نأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية لهذا البلد.

أن أول بوادر تطويرا لمناهج في ليبيا لم يمض على التحول فيها من عصور الاستعمار الثقافي والسياسي بجميع ما يحمل هذا التحول من تحديات وطموحات إلا وقت ليس بالبعيد، هذه الحقبة الزمنية هي حقبة اكتشاف تدني المنهج المدرسي وبداية تطويره وهي حقبة بداية انتشار الفكر التربوي الحديث، والاتساع في انتشار كليات التربية في الجامعات الليبية، وبداية تأهيل المعلمين التأهيل العالي (الماجستير والدكتوراه) وهذا ما ساعد في عملية تطوير المناهج و سرعة انتشارها، رغم أننا وبعد مضي هذه المدة (ربع قرن تقريبا) اكتشفنا أننا لم نحقق المستهدف من هذه الجهود، لأن تأثيرها على الطلاب حسب ما يبدو لنا مازال أقل بكثير مما نتوقع خاصة إذا ما ألقينا

نظرة على الأهداف المرسومة خلال فترة السبعينات أو ما بعدها، فالفجوة ما زالت كبيرة بين ما خطط وما هو موجود على أرض الواقع في الميدان التعليمي، أما عملية التطوير التي تجرى الآن خاصة فيما يتعلق بتحسين نوعيه التعليم، وعملية إعداد المعلمين وتدريبهم فإنه من الصعب الحكم عليها مسبقاً وأرجو أن تكون أحسن حالاً.

إستراتيجيات تطوير المنهج

تنطلق فكرة تطوير أي منهج من أن المستوى المتدني للعملية التربوية يبدو دون غيره من المستويات إذا ما قورن بما يناظره في العديد من المجتمعات الأخرى الأكثر تقدماً، وهذا ما يدل على الضعف الملحوظ في المخرجات التعليمية ووجود دواعي تحتم عملية التطوير باعتبار. أن هذا المانع لا يلبي حاجات المجتمع ولا يساعده في تحقيق طموحاته، وبما أن التطوير عملية فإنه لا يمكن أن يتم بنائها على رغبة أفراد أو جماعة يرغبون في التغير لأجل التغير، لأن التطوير علمية تنبع من سياسة تربوية يتولى أمرها أخصائيون وخبراء في التعليم وهي عادة ما تكون محل التقويم والمراجعة المستمرة، فالمجتمع الجيد هو المجتمع الذي يجدد، ويطور نفسه باستمرار ويتخلص من رواسب الماضي دون المساس بالمبادئ الرئيسية له وبقيمه الثابتة، ومن هنا جاءت ضرورة السياسة التي تنادي بالتطوير في المناهج التعليمية. بالطبع للتطوير في المناهج التعليمية تم الأخذ بعدة نماذج أشهرها نموذج تايلور والذي يعد أقدمها، ويدور هذا النموذج حول الإجابة عن أربعة من الأسئلة الرئيسة التالية[4]

1. ما هي الأهداف العامة التي تسعى المدرسة لحقيقتها؟
2. ما الخبرات التربوية التي ينبغي تقديمها لتحقيق المدرسة لأهدافها؟
3. كيف يجب تنظيم هذه الخبرات بشكل فعال؟
4. كيف يتم تقويم النتائج التي تبرز الوصول إلى تحقيق الأهداف التربوية للمدرسة؟

إن إستراتيجية تيلور تدعى الإجابة عن الأسئلة السابقة وذلك حسب ترتيبها، وبناء على ذلك فإن الأهداف التربوية المحددة هي التي تحدد المواد التعليمية ونقصها، وهي التي تقرر المحتوى المعرفي لها، وكذلك طرق التدريس وأساليبها وطبيعة الامتحانات ونوعيتها وقد أكدت هيلدانابا والتي كانت من بين المؤيدين لعملية جعل الأهداف أكثر

4 –Taylor. R – w (1949) Basic Principles of curriculum Instruction. Chicago: university of Chicago Press. p. l.

تحديداً وبشكل سلوكي، يصف السلوك المتوقع أن يقوم به المتعلم بعد انتهاء عملية التعلم، وكذلك تحديد المحتوى المعرفي للهدف[5].

ويرى كثير من المربين أن التعليم لا يهدف إلى التغيير في السلوك الظاهري فحسب، فهناك أيضاً عمليات أخرى تعمل على تغيير السلوك الباطني للإنسان منها على سبيل المثال عمليات غسيل الدماغ وبعض العمليات التي تخص الجانب العقلي لكانسان والتي تهتم بتغيير السلوك من خلال الدفع بجميع الجوانب لدى الأفراد عن طريق الإقناع والاقتناع، ومن خلال المحاكمة العقلية والمنطقية.

الذي يؤخذ على نموذج تيلور من خلال طرحه لهذه الأسئلة أنه لا يوضح بشكل دقيق كيفية تحديد هذه الأهداف، ولا طريقة اختيارها كما أننا وفق هذا النموذج لا نستطيع ملاحظة جميع هذه الأهداف المرغوبة ولا قياسها، وقد اقترح رونالد ها يمان[6] نموذجاً آخر يشبه كثيراً نموذج تيلور من حيث عناصر تكوينه إلا أنه استعمل اصطلاح المادة العلمية بدلاً من الخبرة التعليمية ولم يتقيد بالترتيب الذي نادى به تيلور، من خلال الأسئلة المطروحة، بل جعل العناصر الأربعة تؤثر وتتأثر يبعضها البعض، ورغم أنه في ليبيا –على حد علم الباحث– كانت هناك العديد من التحويرات والتعديلات المتوالية للمناهج التعليمية تحت مسميات عديدة إلا أنها لم ترق ولم تصل وحتى وقت قريب إلى الحد الذي يمكن أن يقال عنها أنها قد حققت المستهدف من وراء إجراء هذه التعديلات و ربما يكون مرجع ذلك للعوامل الآتية:

1. أن هذه العملية كانت في كثير من الأحيان تتم بمعزل عن المدرسة والتي تعتبر الميدان الفعلي لتطبيق المناهج.
2. افتقار عملية التطوير إلى إجراء الدراسات التطبيقية، و حتى المعلومات الأولية عن تحليل المواقف التعليمية التي تساعد في تحديد الاتجاهات التي ينبغي أن يسير عليها هذا التطوير.
3. الاعتماد في عملية التطوير على الخبرات الشخصية لأعضاء اللجان المكلفة بعملية التطوير.

5 –Taba. H. (1962) Curriculum. Development aid practice,New York, hachure, brace world, p. 200.

6 –Hymen, R. T. (1972) Ends Reasoning and The Curriculum in Teachers college Record Vol 73 No. 3 p. 393. 401.

4. لم يتم اعتماد آلية معينة لتجريب نتائج التطوير المدرج في أعمال اللجان المكلفة قبل إقرارها بل كان يتم إعداد هذه المناهج وإلزام المدارس بها دون تجريبها.
5. إن عملية التطوير لم تأخذ في اعتبارها في كثير من الأحيان عملية تدريب منظمة للمعلمين يكون منسجماً مع هذا التطوير وهذا ما يبين أن هذه العملية كانت تتم دون تخطيط منظم بين لجان تطوير المناهج، ومثيلاتها من اللجان الخاصة بتدريب المعلمين.
6. غياب عملية التقويم الخاصة بالمنهج والكتاب المدرسي في العديد من هذه التجارب لاستيعاب الدروس المستفادة من التجارب العربية والدولية في هذا الميدان.

إن اللجان المكلفة بمراجعة وتطوير المناهج ومحاولة تحسين نوعية التعليم في عقد الثمانينات أخذت في اعتبارها محاولة تحسين العملية التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي، والمتوسط والتركيز على عملية تطوير المباني المدرسية، والتقنيات المدرسية، أو إضافة بعض من المقررات الدراسية ومحاولة تحديث الكتاب المدرسي عن طريق إزالة ما به من الحشو أو التكرار وتحسين إخراجه، والمدقق في هذه الإجراءات يكتشف أن البرنامج الذي أعد لتطوير المناهج هو عبارة عن خطة يمكن أن نطلق عليها خطة علاجية قصيرة تقوم على إصلاح الكتب المتداولة وتأليف كتب جديدة للعديد من المراحل التعليمية.

مبررات تطوير المناهج المدرسية

من المسلم به أن المناهج المدرسية في كل أنحاء العالم عرضة للتجديد والمراجعة والتقييم المستمر وذلك بسبب العديد من العوامل التي تفترض هذا التجديد حسب حاجة المجتمع، وكذلك مدى مواكبة هذه المناهج للتطور العلمي والتكنولوجي في العالم، وعليه فإن المناهج التي تقرر في حقبة زمنية قد تصبح قليلة الأهمية ومحدودة الجدوى بعد بضع سنوات إذا لم تتعرض للمراجعة والنقد والإضافة أو الحذف و التبديل.

إن الدواعي لعملية التطوير في حقيقة الأمر متعددة، يأتي في مقدمتها طبيعة المجتمع، وطبيعة المعرفة، وطبيعة المتعلم ولذلك كان من الصعب على المنهج المدرسي أن يبقى متكيفاً مع حاجات المجتمع لفترة زمنية طويلة مما يعني ضرورة التغير المستمر في ضوء التغيرات التي يمر بها المجتمع والتي بدورها تشمل حاجات الأفراد التي تتأثر نفسياً بحاجات المجتمع، ومن ذلك تبرز العديد من الحاجات الجديدة

وتختفي الحاجات القديمة مما يجعل أفراد المجتمع مضطرين إلى تغيير أساليب تكيفهم مع المشكلات الجديدة، وهذا يتطلب أن تكون المناهج المدرسية قادرة على تزويدهم بالمهارات المناسبة التي تؤهلهم للتكيف مع هذه التغيرات. وفضلاً عن ذلك فإن الانفجار المعرفي الذي يعد من ابرز سمات العصر يؤثر بشكل مباشر على المناهج الدراسية، فالحقائق والمعارف تتغير باطراد وبشكل مستمر مما يتطلب التغيير حتى يتسنى للطالب أن يكون على صلة بالمعارف الجديدة، و هناك العديد من المبررات التي تستوجب تطوير المناهج ومن بينها:

1. قصور المناهج الدراسية الحالية.
2. حاجات المجتمع المستقبلية والتي تقتضي التدخل لتلبية متطلبات المجتمع.
3. إعادة النظر في الأدوات والأساليب التربوية وتطويرها بما يحقق أهداف التربية.
4. اختيار معايير مناسبة لتقويم المناهج الدراسية والتي يجب أن تأخذ في اعتبارها: أراء الخبراء التربويين في المجتمع و إجراء دراسات تحليلية للمناهج الحالية من حيث الأهداف، والمحتوى، وطرق تدريسها وذلك لمعرفة مساهمتها في تحقيق أهداف التربية بشكل سليم، ويفترض في عملية تحليل المناهج أن تأخذ في اعتبارها أيضا:
   - وضوح الأهداف المتعلقة بالمناهج الدراسية والتغيرات المستهدفة من ورائها.
   - شمول المناهج لمختلف مجالات الأهداف العامة للمناهج.
   - ارتباط محتوى المنهج بالأهداف المخططة.
   - حداثة المحتوى ومدى مناسبتها للمعارف المتغيرة والمتجددة.
   - العمل على تطوير ومناسبة طرق التدريس مع محتوى المنهج وأهدافه.
   - ارتباط أدوات وأساليب التقويم مع أهداف المنهج المدرسي.

كما أنه لابد من الإشارة إلى أن تحليل المناهج المدرسية يستوجب الأخذ في الاعتبار كل من لهم علاقة كالطلاب، وأولياء الأمور والمعلمين والمشرفين التربويين والمدراء، ورجال المناهج والمربين.

المآخذ على المحاولات السابقة لتطوير المناهج الدراسية

من الواضح ومن خلال إطلاعي ومعايشتي للعديد من المحاولات التي أجريت

لتطوير المناهج الدراسية يمكن أن أسجل الملاحظات الآتية:

1. أن الأهداف التربوية المدرجة في عملية التطوير كانت تتسم بالطموح بل وبالمغالاة في هذا الطموح الذي يتضمن الهدر في الأموال والجهد والوقت، وهذا ما كان يجب أن يتسم بالموضوعية وبالواقعية وقابلية التنفيذ للأهداف.
2. عدم تأكيد المنهج على النمو الشامل والمتكامل بالنسبة للمتعلم، إذ وجهت المحاولات السابقة في بناء المناهج عنايتها إلى الجانب العقلي في المتعلم وأهملت جوانب الشخصية الأخرى.
3. عدم الاهتمام بتوجيه سلوك المتعلم نتيجة للتركيز على الجوانب العقلية لدى المتعلم، إذ أعتقد الكثير من المهتمين بالمناهج التعليمية أن الجانب المعرفي كاف لبناء الشخصية المتكاملة.
4. اتسام مشروع التطوير بعدم الواقعية في تقرير الزمان اللازم لإنجاز مشروع التطوير والذي يحتاج إلى وقت كاف لإنجازه خاصة أمام سرعة الإنجاز التي ينادي بها دائماً المسئولين في مجال التربية والتعليم.
5. أن التطوير الذي تم في المناهج الدراسية كان يحمل بين طياته بدور الفشل والذي كان من أولها سوء اختيار الأشخاص المشرفين، وسوء اختيار منهجية التخطيط والتنفيذ.
6. عدم القدرة على المواءمة بين متطلبات المجتمع ورغبات القائمين على عملية تطوير المنهج، بل وفي بعض الأحيان فإن هذه الرغبات هي التي كانت تتحقق بدرجة أكبر.
7. عدم إعطاء التقويم ما يستحقه من الاهتمام الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار بل كان التركيز في هذا الجانب مهتما بالامتحانات التي كانت في كثير من الأحيان تقيس جانب التحصيل أو ما نسميه بحفظ المعارف المكتسبة.
8. التقويم النهائي الذي يركز على معرفة النواتج التعليمية عن طريق إحداث نظام امتحانات يأخذ في اعتباره الجوانب الكاملة لشخصية المتعلم.
9. التقويم التشكيلي أو تقويم العمليات التي تتم في مجال تطوير المناهج لتحديد مدى أهمية هذا التطوير، ومدى قابليته للتطبيق على أرض الواقع أي عدم اعتماد

خطة فعالة لنجاح عملية التقويم.

10. تدريب المعلمين أثناء الخدمة وتحديد الأجهزة التي يجب أن تشارك في التخطيط والتجهيز لها، حيث لم تتعدى خطط التدريب الخاص بالمعلمين سوى التدريب لأيام أو أسابيع وعدم تكليف مدربين أكفاء للقيام بهذه المهمة، وعدم اعتماد محتوى تعليمي مبني على المشكلات التي يواجهها المعلمين تنطلق من واقع التدريس اليومي للمدرسة.

تجارب بعض الدول العربية في تطوير مناهجها (الأردن أنموذجا)

انطلقت عملية التطوير التربوي في الأردن من الأهداف الآتية:

1. الحرص على بناء المنهج المدرسي انطلاقا من الإيمان بالله والقيم الروحية ومكانة العلم في الحياة واحترام الفرد، وقدسية العمل كأهداف أساسية للمنهج التعليمي.
2. الحرص على التوازن في بناء الفرد بين المقومات الوطنية والثقافة العالمية.
3. العمل على التكيف مع مجريات العصر. وقد انطلق برنامج التأهيل للأطر التعليمية على اعتبار أن نجاح خطة التطوير مرهون بنجاح التدريب والتأهيل لهده الأطر. وقد أتبعت الأردن في برنامجها هذا، تقسيم هده الأطر حسب ثلاثة برامج رئيسية:

أ. برنامج التأهيل للمعلمين قبل الخدمة

والذي يتم خلال المرحلة الجامعية حيث وضعت خطة عشرية بالتعاون مع التعليم العالي لإعداد الفئات التالية:

- معلم الصف لتدريس المواد العامة بالفصول الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية.
- معلم مجال (مادة) لتدريس مباحث دراسية ضمن مجال واحد للصفوف من الخامس إلى العاشر من التعليم الأساسي.
- معلم مختص لتدريس مبحث دراسي واحد للصفوف الثانوية.

ب. برنامج التأهيل أثناء الخدمة

ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة المعلم التدريسية من خلال مروره في خبرة عملية مهنية تربوية، وقد تم تأهيل ما يقرب من الثلاثين ألف معلم، و شمل هذا البرنامج أيضا حملة الشهادة الجامعية الأولى غير المؤهلين تربويا للحصول على درجة الماجستير في التربية.

ج.1 لتدريب أثناء الخدمة

وقد شمل هذا البرنامج التدريب في ثلاثة مجالات هي:

- فلسفة التطوير العامة المعتمدة في خطة التطوير التربوي.
- الاتجاهات الحديثة في التعليم والتدريب.
- الطرق والأساليب الخاصة بالمادة الدراسية. وضمت الفئات التالية:
  - المشرفون التربويون.
  - مديرو المدارس ومساعدوهم.
  - المعلمون الأكاديميون ومساعدوهم.
  - مسئولو الوسائل التعليمية وأمناء المكتبات والمختبرات.

الخطوات التي يمكن الاهتداء بها في تطوير المنهج المدرسي

تمر عمليه تطوير المناهج المدرسية بعدة خطوات من بينها:

1. الإحساس بضرورة التطوير وذلك عن طريق شعور القائمين على قطاع التعليم والعديد من أفراد المجتمع بأن المنهج المدرسي لم يعد قادراً على إشباع حاجات المتعلمين وحاجات المجتمع.
2. القيام بدراسة مسحية تحليلية لواقع المناهج الدراسية، بهدف تحديد مستواها والفلسفة التي تستند إليها وسلامة أهدافها ودقة محتواها، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها للاستعانة بها في توجيه عملية التطوير، وهذا بالطبع ما يتطلب أن يقوم بهذا العمل العديد من خبراء التربية والمعلمين والموجهين والتربويين وبعض من أولياء الأمور والطلاب الذين لديهم بعد ثقافي يمكن الاستفادة منه.
3. تحديد الحاجات الاجتماعية والنفسية التي ترتكز عليها المناهج كأساس متين لبناء المناهج الحديثة وهذا ما يستوجب دراسة عملية لواقع المجتمع وحاجاته ومشكلاته.
4. تحديد نوع التنظيم المناسب للمناهج المدرسية والمبني المدرسي على أساس تحديد عناصره الأربعة التي سبق ذكرها والتي تشمل الأهداف، والمحتوى وأساليب التدريس، وعملية التقويم مع تحديد عملية تنظيم المناهج وكيفية إعدادها.

5. العمل على إخضاع المناهج الدراسية للتجريب على عينة عشوائية من المتعلمين لمعرفة مدى ملائمة نواتج التطوير من خلالها، ومدى تأثيرها في أداء المعلمين.
6. العمل على دراسة النتائج التي يتم التوصيل إليها، وتهيئة المعلمين لتقبل ما تم من تغيير في المناهج الدراسية والتدريب على تطبيقها حتى لا تصبح كفاءة المعلم أحدى العوائق في تطبيق نجاح المناهج الجديدة.
7. العمل على متابعة التقارير التقويمية التي ترد من المعلمين دوي الخبرة العالية والتي تتضمن الصعوبات التي تواجه هذه المناهج الجديدة.

مقترحات لتطوير المنهج المدرسي في ليبيا

تتم عملية تطوير المناهج التعليمية وفق إجراءات متتابعة طبقت في العديد من بلدان العالم المتقدمة والتي يمكن الاستفادة من تجاربها في هذا الميدان، ومثل هذه الإجراءات يمكن عن طريقها وضع تصور أو مقترح لمنهج متطور. بالطبع إن البدء في تطوير أي منهج تعليمي لابد أن يكون متكاملاً ومرتباً ترتيباً منطقياً وسيكولوجياً بحيث لا يمكن التركيز على مرحلة عمرية دون أخرى، ولا على نوع من المعارف أو المهارات دون أخرى، فبناء المنهج ينبغي أن تكون خبراته تنطلق من طبيعة المتعلم، وطبيعة المجتمع وأيضاً طبيعة العصر. وهنا لابد من الإشارة إلى أن التجديد أو التطوير في المناهج التعليمية ينبغي أن يبدأ من مرحلة رياض الأطفال ثم المراحل التي تليها بعد ذلك، وهنا لابد من الأخذ في الاعتبار الإجراءات التالية:

1. البدء بتجميع البيانات عن طريق الاستفادة من البلدان المتقدمة في العملية التعليمية ومن البلدان التي تتفق ظروفها مع ظروف مجتمعنا للتعرف على نظم التعليم السائدة فيها والاتجاهات التربوي بها، مع التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتطور التربوي في تلك الدول.
2. تحليل البيانات التي يتم تجميعها بهدف الاستفادة منها وأبعاد ما لا يتفق وطبيعة المجتمع الذي نعيش فيها.
3. تحديد احتياجات مجتمعنا في ضوء نتائج هذا التحليل وإمكانات الحاضر.
4. تخطيط المنهج بناء على قدرات الأفراد المستهدفين للتعليم ومنح كل منهم فرصة لتنمية استعداداته وميوله وبما يمكن كل منهم في المشاركة في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية.

5. تجريب المنهج الجديدة تحت إشراف لجان مختصة وبما يمكن كل منها على اكتشاف التطور المعرفي والمهاري لدى أفراد المجتمع، فالتجريب هو الذي يميز التطوير الصحيح للمناهج المدرسية عن غيرها فكم من دول بدلت جهوداً كبيرة في تطوير مناهجها لكنها فشلت في تحقيق ما تهدف إليها في غياب هذه الخطوة.
6. تطبيق المنهج بعد تجريبه مع إجراء المتابعة الدقيقة في هذه المرحلة والأخذ في الاعتبار الموافق التي قد تظهر أثناء التطبيق والتي لم تكن في الحسبان وهي بداية مرحلة التقويم التي سيتم من خلالها معالجة العديد من هذه المشكلات.
7. التقويم الذي يعتبر المرحلة الأخيرة في تطوير المنهج فهي المرحلة التي من خلالها يتم استصدار حكم على التطوير والتجديد في المنهج المقترح والحكم على ما تم فيه من ممارسات صالحة وغير صالحة، أيضا لابد من الإشارة إلى أن التقويم في أحد مراحله يعتبر بنائياً بحيث يتم الحكم من حلاله على النتائج المتحصل عليها واكتشاف نقاط الضعف في هذا المنهج، ثم إعادة تجديده وتحسينها وهنا يمكن أن نقول أن التطوير أخذ دورة جديدة بحيث يصحب تنفيذ المنهج خطوة بخطوة.

أسس عملية التطوير

إن النجاح في معرفة أن التطوير العلمي لأي منهج مقترح قد حقق أهدافه مرتبط تمام الارتباط بمجموعة من الأسس التي يجب أخذها في الحسبان، ومن بين هذه الأسس:

1. الاستمرارية: فالتوقف عند نقطة معينة في تطوير المنهج المدرسي لا يمكن اعتباره نجاحاً في هذا التطوير أو تحقيقاً للأهداف المنشودة، فالثقافة المتطورة في أي مجتمع مرتبطة بالثقافة العالمية نتيجة لاعتبارات اجتماعية أو تكنولوجية، وما دام مجتمعنا من المجتمعات الديمقراطية التي تؤثر وتتأثر بغيرها من المجتمع الدولي فلابد إذن من التقويم المستمر لاكتشاف عيوب ومزايا هذه الثقافة ومن ثم اكتشاف ما بلائم حاجاتنا منها، ومجابهة الثقافة الواردة والمحيطة بنا التي تتنافى وثقافة مجتمعنا، ولعل وقفة قصيرة لنتأمل ما يجري حولنا تشعرنا بحاجتنا إلى تطوير مناهجنا الحالية خاصة في هذا الجانب

2. العمل الجماعي: بحيث لا يمكن أن يستأثر بعملية التطوير فرد أو مجموعة أفراد وهنا لابد من الاستعانة بالمتخصصين في مجال المناهج وطرق التدريس، والمعلمين والموجهين والمؤسسات التربوية ذات العلاقة والتي يعنيها الأمر وأيضاً مؤسسات المجتمع الأخرى التي لها علاقة بهذا الجانب ويتم ذلك عن طريق اللجان المختصة التي ستشرف على برنامج التنفيذ ثم يتم بلورة عمل هذه اللجان عن طريق لجنة من المتخصصين في صورته النهائية بحيث يصبح قابلاً للتطبيق والمتابعة.

3. تدريب القائمين على برنامج التطوير: لأن من أهم وسائل نجاح المنهج المطور تغيير الاتجاهات لدى المعلمين الذين سيتولون تنفيذ هذا المنهج، وهذا بالطبع لا يتم إلا عن طريق التدريب العميق والمستمرة، لأن دورة واحدة قد لا تكفي لإتمام هذا العمل فالتدريب لابد أن يتم للعديد من الأدوار والوظائف لمن سيتولون عملية تنفيذ برنامج التطوير.

4. الشمولية: لتطوير المنهج لا يمكن أن يتم في جانب واحد ويهمل بقية الجوانب الأخرى لأن المنهج يرتكز على عناصر تعتبر الشمولية واحدة منها، كما أنه لا يمكن الاعتناء بجانب دون الجوانب الأخرى ويقتضي الشمول مراجعة جميع الجوانب ذات الصلة بالمنهج بحيث لا يؤثر غياب جانب من جوانب المنهج على عملية التطوير الشامل، كما يقتضي الشمول أيضاً أن تكون عناصر المنهج على اتفاق فيما بينها بحيث لا يتم تفضيل جانب منها على بقية الجوانب الأخرى.

مجالات تطوير المنهج:

لابد أن تشتمل عملية التطوير في المنهج جميع الجوانب ذات العلاقة بالعملية التعليمية والتي تمثل العناصر الرئيسة لبناء المنهج أو تجديده بين هذه المجالات:

1. البيئة التعليمية.
2. الكتاب المدرسي.
3. التقنيات التربية.
4. الإدارة التربوية.
5. الأبنية المدرسية.
6. الامتحانات المدرسية.
7. البحث التربوي.

8. مدى مساهمة الجامعات في تنمية التعليم العام.

وفي ما يلي عرض لكل نقطة من هذه النقاط بشكل موجز ومفيد.

أولاً: البنية التعليمية

ويشتمل العمل في هذا الجانب الاهتمام بكيفية تنظيم السلم التعليمي سواء بالعمل على إعادة بناء بعض جوانب هذه البنية أو إصلاح وتعديل ما لم يثبت نجاحها وتشمل البنية التعليمية الأخذ في الاعتبار لكل من:

أ. مرحلة رياض الأطفال: وكيفية تنظيمها على أسس تربوية سليمة وتحديد المدة الزمنية المناسبة لها كمرحلة تعليمية يتم من خلالها اكتشاف خصائص الطفل.

ب. مرحلة التعليم الأساسي: وتحديد المدة الزمنية الكفيلة بإنجاحها بما يكفل إعداد الطفل معرفياً ووجدانياً ومهارياً للمرحلة التي تتبعها، مع مراجعة العديد من المقررات الدراسية التي تغطي هذه المرحلة بشكل يضمن اتساقها مع أهدافنا العربية، الإسلامية ومحاولة الاستعداد للتغير السريع في التكنولوجيا العالمية.

ج. مرحلة التعليم الثانوي: مع مراجعة ما تم إنجازه من نجاح في تنفيذ البنية التعليمية الجديدة في هذا الجانب ومراجعة الصعوبات والمشكلات التي تواجهها ومدى ارتباط هذا النوع من التعليم بالتعليم العالي أو ما يمكن أن نسميه كيفية الربط بين مخرجات هذه المرحلة ومدخلات التعليم العالي وبما يواكب الأنظمة العالمية في هذا الجانب.

يهدف الاهتمام بهذا الجانب في المناهج التعليمية إلى مراجعة ورفع المستوى التعليمي لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي وفتح قنوات الاتصال الرئيسية بشكل فعال وهادف بين مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الجامعي.

ثانياً: الكتاب المدرسي

ويشمل هذا الجانب اعتماد خطة تطويرية للمناهج المدرسية تأخذ في اعتبارها:

أ. التركيز على تنمية أسلوب التفكير العلمي والموضوعي للمتعلم والابتعاد عن أسلوب النقل والاقتباس الجامد، الذي يعتمد على التلقين وإيصال المعلومة دون التمعن أو التحقيق من كيفية تكوينها والاستفادة منها ومن ثم توظيفها في مجالات الحياة العامة.

ب. تنمية مهارات حل المشكلات أو اعتماد هذا الأسلوب في عملية التعليم والتعلم،

وذلك حتى يتمكن المتعلم من اعتماد هذا الأسلوب في تفكيره على نفسه في مواجهة الظروف المتغيرة والمتجددة في الحياة العملية.

ج. تنمية قدرة التلميذ على النقد والتحليل والابتكار ومن ثم محاولته الاستفادة مما تعلمه والانتقال به لمواجهة المشكلات التي تصادفه في حياته اليومية.

د. مراعاة الفروق الفردية وذلك حتى نستطيع أن نأخذ في الاعتبار مراعاة طبيعة المتعلم والاهتمام بالجوانب النفسية والحركية لديه.

ه. تنمية الميول والاستعدادات نحو حب العمل والإنتاج ومن ثم الربط بين محتوى المنهج وكيفية توظيفه أي بمعنى أدق الربط بين اكتساب المعرفة واستخدامها

ثالثاً: التقنيات التربوية

عند القيام بعملية تطوير المناهج ينبغي العمل على تطوير القدرة على استخدام التقنيات التربوية المختلفة، وهذه التقنيات في حد ذاتها تهدف إلى كيفية تحويل الأفراد المتعلمين من أشخاص همهم الوحيد الحصول على المعرفة، إلى كيفية استخدام هذه المعرفة عن طريق تطويعها في خدمة التقنيات المختلفة والتي هي في تطور مستمر وبما يكفل اتساق نوعية التعلم مع ما يجري في بقية بلدان العالم المتطورة، ويهدف الاهتمام بالتقنيات التربوية المختلفة إلى:

أ. تحسين العملية التعليمية.

ب. تنمية مهارات التعليم الذاتي.

ج. توفير التجهيزات المختلفة مع إعداد المرافق اللازمة لها.

د. العمل على توفير البرامج المقننة وتوفير المواد التعليمية اللازمة.

رابعاً: الإدارة التعليمية

من البديهي أن الإدارة التعليمية هي إحدى وسائل النجاح في أي برنامج تعليمي، فنجاح الإدارة في أي برنامج تطويري هو نجاح للبرنامج نفسه فهي التي تستعمل على إحداث النقلة السريعة في الوضع التعليمي والتربوي ليواكب النوعية المنتظرة في الأداء التربوي، ومن ثم فإن التركيز على تطوير الإدارة التعليمية يهدف في نهايته إلى:

أ. ترسيخ مبدأ المساواة في العمل التربوي.

ب. التحرك نحو اللامركزية في الإدارة.

ج. ربط المدرسة بالمجتمع وتنمية الانتماء الوطني،

د. تأهيل الأطر التعليمية والفنية والإدارية.

خامساً: الأبنية التعليمية

هنا لابد من الإشارة إلى أن المبنى المدرسي هو أحد ركائز نجاح تنفيذ المنهج المدرسي؛ فالفصل، والمعمل، والورشة هي أماكن التنفيذ التي سيتم من خلالها استغلال ما ثم تخطيطه أو اعتماده أسلوب عمل وهذا بالطبع ما يتطلب تصميم أبنية مدرسية تلاءم أهداف التطوير التربوي وبتكلفة أقل.

سادساً: الامتحانات المدرسية

تعتبر الامتحانات من أهم الأساليب المتبعة في تقويم البرنامج التربوي وهي الجانب الأساس في عملية إصلاح أو تعديل ما يحقق أهداف البرنامج التعليمي في أي مجتمع. إن برنامج الاهتمام بهذا الجانب يتطلب:

أ. تطوير الاختبارات المدرسية بما يتلاءم وأهداف التطوير في برنامج المنهج المدرسي.

ب. إدخال أسلوب تقويم الجوانب العلمية العملية مع ضرورة الاهتمام بالنشاط في المواد المدرسية كمعيار من معايير النجاح.

سابعاً: البحث التربوي

وتشمل خطة الاهتمام بالبحث التربوي بوصفهل وسيلة من وسائل تطوير المنهج المدرسي الاهتمام بالآتي:

أ. تقويم فعالية النظام التربوي الحالي.

ب. التعاون مع الجهات ذات الاختصاص في مجال التربية لدراسة المشكلات ومواجهتها حتى يمكن أن تواجه عمليات التعليم المختلفة.

ج. تتبع وتقويم البرامج الفرعية الإجرائية لخطة التطوير التربوي، والعمل على إقامة علاقات تكاملية بين مراكز البحوث التربوية المختلفة.

ثامناً: إسهام الجامعات في التعليم العام

وهذا يستوجب إيجاد قنوات اتصال بين العديد من الجامعات في مجتمعنا وبين إعانة التعليم العام، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

أ. إعداد المعلمين قبل الخدمة.

ب. إعداد المناهج والكتب المدرسية والإشراف على التخطيط لتجهيز الوسائل التعليمية

ج. المشاركة في التخطيط للأبنية المدرسية.

د. الاهتمام بتدعيم البحوث التربوية التي تهدف إلى حل المشكلات التربوية المختلفة.

نتائج الدراسة

من الدراسة التحليلية لواقع العملية التعليمية ومن خلال ما توصل إليه الباحث خلال عمله بقطاع التعليم طيلة ما يزيد على العشرين سنة، ومعايشته للتجارب التي أجريت في ميدان التحسين والتطوير للمنهج المدرسي، يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1. الإسراع بضرورة التطوير في المنهج المدرسي وذلك من خلال بث الشعور لدى القائمين على قطاع التعليم والعديد من أفراد المجتمع بأن المنهج المدرسي لم يعد قادراً على إشباع حاجات المتعلمين وحاجات المجتمع.
2. العمل على تحقيق الاتفاق التام بين الأهداف التعليمية المخططة وبين كفايات.
3. اعتماد آلية معينة لتجريب نتائج التطوير المدرج في أعمال اللجان المكلفة قبل إقرارها مع التركيز على اعتماد تجريب المناهج المطورة قبل تطبيقها تحاشيا للعديد من السلبيات التي تكون قد علقت بها.
4. التركيز على عملية تدريب منظمة للمعلمين مبنية ومبرمجة وفق هذا التطوير، وذلك للعمل على ربط نتائج العمل بين اللجان المكلفة بمسؤولية التطوير.
5. وضوح الأهداف المتعلقة بالمناهج الدراسية والتغيرات المستهدفة من ورائها شمول المناهج المستهدفة لمختلف مجالات الأهداف العامة للمناهج.
6. العمل على ربط محتوى المناهج بالأهداف المخططة.
7. حداثته المحتوى ومدى قابليته للتكيف مع المعارف المتغيرة والمتجددة.
8. العمل على ربط طرق التدريس مع محتوى المنهج وأهدافه.
9. التركيز على عملية التقويم الخاصة بالمنهج والكتاب المدرسي والاستفادة من التجارب العربية والدولية في هذا الميدان.
10. التركيز على عملية تطوير المباني المدرسية، والتقنيات المدرسية، ومحاولة تحديث الكتاب المدرسي وإزالة ما به من الحشو أو التكرار وتحسين إخراجه. مع إضافة بعض المقررات الدراسية التي تواكب حركة التطور في العلوم المختلفة.

11. العمل على ربط الجامعات مع التعليم العام، لتحقيق رفع كفاءة المعلم قبل الخدمة، وأثنائها، والعمل على إعداد المناهج والكتب المدرسية والإشراف على التخطيط المستمر لتجهيز الوسائل والتقنيات التعليمية.

الخاتمة

في نهاية هذه المحاولة نحن على دراية كاملة بأن دراسة المنهج المدرسي تحتاج إلى كثير من التقصي والبحث بخاصة فيما يخص الجانب الميداني، الذي بطبيعته الأقدر على كشف العديد من الجوانب السلبية للمنهج المتداول في مدارسنا الآن.

إن بناء منهج حديث يمكن الاعتماد عليه في بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل ليس مادة تقدم للمتعلم لحفظها أو استرجاعها، لكنه قبل ذلك خبرة تثير الشغف والاهتمام بما يجعل المتعلم تواقا لما يريد أن يتعلمه.

إن الباحث وهو يقدم هذا العمل المتواضع لعلى ثقة أن مثل هذه الأعمال وغيرها هي خير مؤشر على الشعور بمشكلات العملية التعليمية ومحاولة العمل على تحسينها. وأخيرا نسأل الله أن نكون قد استطعنا أن نوفق فيما نصبو إليه من وراء هذه المشاركة في هدا العمل الجبار لرجالات التعليم في بلادنا، وأخيرا فإن الكمال لله وحده.

المراجع

1. إبـراهيم محمـد عطـا، المنـاهج بـين الأصـالة والمعاصـرة، القـاهرة، مكتبـة النهضـة المصرية 1999.
2. صالح دياب هندي، هشام عامر عليان، دراسـات في المنـاهج والأسـاليب، عمـان. دار الفكر للنشر والتوزيع 1989م.
3. محمد أبوريد إبراهيم، أسماء محمود غانم. المناهج الدراسـية تخطيطهـا وتطويرهـا، القاهرة، دار المعرفة الجامعية 1999 م.
4. يحي هندام، جابر عبد الحميد جابر، المناهج، أسسها. تخطيطهـا. تقويمهـا. القـاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة السابعة. 1985.
5. محمـد عـزت عبـد الموجـود وآخـرون، أساسـيات المـنهج وتنظيماتـه، دار الثقافـة للطباعة والنشر، القاهرة 1982.
6. وليد عبد اللطيـف هوانـه، المـدخل في إعـداد المنـاهج الدراسـية، دار المـريخ، جـدة، 1988م.
7. رالف تيلور، أساسيات المنهج، ترجمـة أحمـد خـيري كـاظم، وجـابر عبـد الحميـد جابر، القاهرة، دار المعارف 1983م.
8. الطـاهر بـن مسـعود، محمـد عـويس إبـراهيم محمـد، رؤى تربويـة معاصـرة في استراتيجيات التدريس، الـدر الجماهيريـة للنشـر والتوزيـع والطباعـة. غريـان. ليبيـا، 2008 م.
9. إبراهيم بسيوني عميرة، النهج وعناصره، القاهرة، دار المعارف، الطبعـة الثالثـة، 1991 م
10. فؤاد القاضي: التطوير التنظيمي كإستراتيجية لإحـداث التغـيير المخطـط، مجلـة إدارة الأعمال، العدد، العدد 256، مارس 1992 م.